مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أمننة المخدرات .. نحو استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات

بكر خضر الصبيحي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

أمننة المخدرات .. نحو استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات

بكر خضر الصبيحي *

وفق احصائية رسمية لمجلس القضاء الأعلى، فإن عدد الملقى القبض عليهم خلال العام 2021، بلغ (11789) متهماً منهم (328) تحت سن. واحتلت محافظة بغداد الصدارة حيث تم إلقاء القبض على (1933) متهماً وتليها البصرة (1871) متهماً ثم بابل في المرتبة الثالثة (1617) متهماً، وفق مجلس القضاء. كما يُشير عضو مفوضية حقوق الإنسان السابق (فاضل الغراوي)، إن أغلب الفئات العمرية المتعاطية للمخدرات تقع ما بين (15- 35) عاماً، إذ يُعتبرون هم الأكثر عرضة لها، مؤكداً أن المحافظات (بغداد والبصرة والناصرية وميسان) تأتي في مقدمة المحافظات التي تنتشر فيها المخدرات بشكل كبير. كما أن الأعداد المعلنة رسمياً للعام 2022، تمثلت باعتقال (14) ألف شخص بين متعاطٍ ومتاجر، بينهم (500 من النساء) والأحداث، حيث تقوم عصابات الاتجار باستغلالهم لغرض الترويج والنقل. وتنتشر المخدرات أكثر في المناطق الفقيرة والمدن التي تعاني نسب آلية من البطالة، حيث تصل نسبة التعاطي بين الشباب في المناطق الأكثر فقراً إلى (70%)[1]

وأعلنت وزارة الصحة، في وقت سابق، تضاعف أعداد المراجعين للمؤسسات الصحية الخاصة بالإدمان على المخدرات، إلى جانب تضاعف كميات المواد المخدرة المهربة التي ضبطتها وزارة الداخلية. إذ يستهدف تجار المخدرات الشباب بين (18-30) عاماً ويركزون في نشاطاتهم على الجامعات والمدارس، في ظل تصاعد تحذيرات الوزارة من مؤشرات مُقلقة وخطيرة تُشير إلى استفحال ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات في العراق. [2]

في سنة 2022 أعلنت وزارة الداخلية، عن إحصائية جديدة بعدد المقبوض عليهم بتهمة المتاجرة بالمخدرات وترويجها في البلاد خلال الأشهر العشرة من السنة ضبط (360) كيلوغراماً من المخدرات وأكثر من (14) مليون حبة مخدرة. وقال مدير إعلام مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية، إن مفارز المديرية العامة لمكافحة المخدرات، وبناءً على

1. https://www.aljazeera.net/politics/202 تاريخ المشاهدة، 3 حزيران، 2023.
2. https://ultrairaq.ultrasawt.co تاريخ المشاهدة، 3 حزيران، 2023.

* باحث اجتماعي مستقل.

توجيهات وزير الداخلية ووكيل الوزارة لشؤون الشرطة وضعت خطة عمل استراتيجية لاستهداف كبار تجار المخدرات وتوجيه ضربات سريعة وموجعة للعصابات الإجرامية، كما أن الخطة أسفرت عن القبض على (1380 مطلوباً) خلال تشرين الأول، وبلغ عدد الملقى القبض عليهم ارتفعاً عام 2022 ليصل خلال عشرة أشهر إلى (13680) متهماً بالتجارة والترويج والتعاطي من بينهم (350) حدثاً و(190) امرأة، فضلاً عن ضبط (360) كيلوغراماً من المواد المخدرة وأكثر من (14) مليوناً و(500) ألف حبة من حبوب الكبتاجون والمؤثرات العقلية. [3]

كما أعلنت المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التابعة لوزارة الداخلية العراقية، تفكيك شبكات تجارة وترويج المخدرات والقبض على أكثر من (ألف متهم خلال أول 25 يوماً من عام 2023)، فيما أشار مراقبون إلى أن أعداد المتورطين بالمخدرات في ارتفاع مستمر بسبب الإخفاق الأمني في السيطرة على الظاهرة المتفشية في البلاد. وذكرت المديرية، في بيان، إنها نفذت عمليات نوعية خلال الأيام الماضية من عام 2023 ضمن محافظة بغداد وباقي المحافظات الأخرى، وبموجب قرارات قضائية تم القبض على (1104) متهمين بتجارة وترويج ونقل وتعاطي المخدرات، وضبط (22159 كيلوغراماً) من المخدرات بمختلف الأنواع، و(129784) من الأقراص المخدرة والمؤثرات عقلية. [4] لا تنتهي سلسلة هذهِ الأرقام الخطيرة حول تعاطي وتجارة المخدرات إلى هذا الحد، فالمتابع للمشهد الأمني يمكن أن يُلاحظ أسبوعياً الأحدث المتكررة حول القبض على تجار ومتعاطين المخدرات في العراق، وانتشار مظاهر (زراعة النباتات المخدرة) في بعض المناطق، حتى باتت ظاهرة شبه يومية تنخر جسد المجتمع.

مخاطر المخدرات على المجتمع:

إن ازدياد وتيرة بعض المشكلات الاجتماعية المركبة، مؤشر آخر من مؤشرات ازدياد تعاطي المخدرات، مثل حالات الانتحار، القتل، الاغتصاب، جرائم العنف الأسري، والجرائم المنظمة. كما تؤثر تجارة المخدرات على المستوى الاقتصادي للدولة كونها تُضعف الاقتصاد القومي وبرامج التنمية نتيجة تدهور الكفاية الإنتاجية في المجتمع، وارتباطها بظاهرة غسيل الأموال وتهريبها، وتدعيم شبكات الفساد. [5] أما بالنسبة لمخاطر المخدرات على الصعيد الاجتماعي، فإدمانها لا يعدُّ مأساة

3. https://www.ina.iq/169619--.html موقع وكالة الانباء العراقية، تاريخ المشاهد 3 حزيران- 2023.
4. وزارة الداخلية، قسم المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية. https://moi.gov.iq/?page=46
5. ضفاف كامل كاظم، (ظاهرة المخدرات في العراق وآثارها على الأمن الوطني العراقي) جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بدون سنة نشر، ص 15.

المتعاطي وحده بل مأساة الأسرة والمجتمع بأكمله، نتيجة فقدان آلية الضبط والمرجعية في الأسرة، وانخراط المتعاطين في العصابات لتصبح مهدد لبنية المجتمع وقيمه الثقافية والأخلاقية والحضارية، فهي السبب الأول في التفكك الاجتماعي وإفساد قيمه الأخلاقية وعلاقته الأسرية. وانتشار الأمراض الخطيرة مثل (الإيدز) إذ أشار برنامج الأمم المتحدة إلى أن تعاطي المخدرات بطريقة (الحقن) سبب رئيس لانتشار مرض الإيدز [6]، إن الحديث عن آثار وانعكاسات جريمة تعاطي ورواج المخدرات تطول كثيراً، ولا نريد الخوض في تفاصيل أعمق، لذلك تركز هذهِ الورقة على إيجاد استراتيجية فعّالة للحد من ظاهرة (تجارة وتعاطي) المخدرات في المجتمع العراقي، في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية المتوترة. إن الهدف من استراتيجية (**الأمننة**) هي التوصل إلى خطوات تساهم بتدعيم المجتمع لنفسه ومساهمة كل قطاعاته في محاربة هذا الوباء القاتل، وسوف نستعرض الآن بعض ملامح (نظرية الأمننة) من وجهة نظر مدرسة كوبنهاجن لدراسات السلام.

الأمننة:

ظهر موضوع الدراسات الأمنية كمشروع أكاديمي ومهني إلى حد كبير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ كان يُنظر إليه عموماً على أنه تخصص فرعي للعلاقات الدولية حتى سنوات الحرب الباردة كان مجالاً للدراسة والممارسة يُهيمن عليه التفكير الأنجلو أمريكي. كذلك ظهرت هناك مدارس جديدة تحاول أن تقدم أساليب بديلة لتحليل الأمن. [7]، يُلاحِظ المراقبون مراراً أن مفهوم الأمن قد تعرض إلى القليل من التفكير بالمقارنة مع مقدار وقوة استخدامه. من زاوية أخرى، يرى (Ole waever) أن الطرق التقليدية أو الراديكالية في التعامل مع مفهوم الأمن أصبحت تثير الاستياء، ويستند ole إلى ما صاغه (جوهان غالتونغ، ووجان أوبرغ) إذ حددا مفهوماً معاكساً للأمن استناداً إلى أربع مجموعات من الأهداف الإيجابية المتعلقة باحتياجات الإنسان وهي كلا من: (البقاء، التنمية، الحرية، الهوية). ضمن هذا التصنيف يصبح الأمن السياسة الدفاعية المشتركة لكل فئة من فئات الاحتياجات داخل المجتمع.[8]

6. ضفاف كامل كاظم، (ظاهرة المخدرات في العراق وآثارها على الأمن الوطني العراقي) جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بدون سنة نشر، ص 16.

7. Charrett, Catherine. "A critical application of securitization theory: Overcoming the normative dilemma of writing security.» International Catalan Institute for Peace, Working Paper 2009/7 (2009).

8. Wæver, Ole. Securitization and desecuritization. Copenhagen: Centre for Peace and Conflict Research, 1993, p 2.

من الأمن البديل إلى الأمن بالأفعال الخطابية:

عند قراءة الأدبيات النظرية حول الأمن، غالباً ما نترك دون إجابة جيدة للسؤال: ما الذي يجعل شيئاً ما مشكلة أمنية؟ وكما هو معلوم، فإن المشكلات الأمنية هي تطورات تهدد سيادة الدولة أو استقلالها وتحرمها من القدرة على إدارة نفسها بكل أريحية، مما تؤدي إلى تقويض سلطة الدولة. وعملياً هذا يدل على أن الدولة مطالبة بـ (الحق الخاص).[9]

إن هذا النوع من الرؤى يمكن فيها للأفراد تغيير القواعد في أي وقت، ويمكن لأصحاب السلطة دائماً محاولة استخدام أداة للضغط وللسيطرة عليها، وبالتالي، فإن أولئك الذين يديرون هذا الأمر يمكنهم استخدامه بسهولة لأغراض خدمة ذاتية محددة ومنافع شخصية. بناءً على ذلك يطرح "Ole" مقاربته نحو مفهوم الأمننة (باعتباره فعلاً خطابياً).[10] طرح (أولي ويفر) ole waever مفهوم الأمننة securitization لأول مرة في عام 1995م، ومن ثم عملت من بعده مجموعة علماء مدرسة (كوبنهاجن) لأبحاث السلام على المفهوم وتطويره. حتى اكتمل الطرح الخاص به عام 1998م، وذلك من خلال العمل الجماعي الذي نشره كل من (باري بوزان bar– ry buzan) و(أولي ويفر ole waever) و(جاب دي وايلد jaap de wilde) المسمى الأمن إطار جديد للتحليل. ومنذ تلك اللحظة اكتسب مفهوم الأمننة أهمية كبيرة، ونال حظاً وافراً من الشهرة والاعتماد في الدراسات الاجتماعية والأمنية. [11](1) يُعرِّف أعضاء مدرسة كوبنهاجن مفهوم الأمننة بأنه: (العملية التي يعلن من خلالها أحد الفاعلين، ممثل الحكومة، أو السلطة، عبر خطاباً رسمياً للجماهير عن أن قضية ما أو مشكلة تعتبر تهديداً مباشراً ووجودياً لأحد الموضوعات المرجعية للأمن). [12] وتتكون عملية الأمننة وفق هذه الممارسة من ثلاث خطوات أساسية: [13]

(1) تحديد التهديدات الوجودية.

(2) إجراءات الطوارئ.

9.ibid. p3.

10. ibid. p3.

11 (1) خالد كاظم أبو دوح، (الأمننة) مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد (1) 2021، ص 1.

12 () خالد كاظم أبو دوح، (الأمننة) مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد (1) 2021، ص 1.

13. Taureck, Rita. "Securitization theory and securitization studies." Journal of International relations and Development 9.1 (2006).

(3) التأثير على العلاقات بين الوحدات والتحرر من بعض القواعد واللوائح.

إن تقديم قضية ما على أنها مهدد وجودي يعني أن نقول: إذا لم نعالج المشكلة فسيكون كل شيء غير ذي صلة، ولن نكون موجودين هنا باستقرار داخل مجتمعنا. وتؤكد ممارسة الأمننة على تحشيد الجماهير وأفراد المجتمع خارج إطار الهيكل السياسي الرسمي، أي بمعنى أن الأمن والحد من خطر معين يمكن إعلانه من أي مكان آخر، ويمكن أن تخلقه مجموعة ما ترى في نفسها القدرة على التمثيل وتنفيذ الواجبات المحتملة، وهي أشبه ما أطلق عليه بورديو بـ (السحر الاجتماعي). [14]

ترتبط المعاني والمضامين الخاصة بمفهوم الأمننة بنظرية (أفعال الكلام) التي لها تراث علمي كبير في الفلسفة، وتدور النظرية حول إمكانية قول شيء ما لفعل شيء ما، فعندما نشير إلى كلمة (الأمن) يمكن النظر إلى ذلك على أنه فعل، وتنظيم جميع القضايا السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، باعتبارها تهديداً. إذ يحتاج خطاب الأمننة إلى اتباع بنية بلاغية محددة ومصطلحات مرتبطة بلغة الأمن مثل: الدفاع، الخطر، الحرب، الضرورة، التهديدات. كما يجب أن يفي خطاب الأمننة الذي يلقيه ممثل السلطة بعدد من المعايير: [15]

1. الادعاء بأن هناك تهديداً وشيكاً قد يضر بالوجود المادي لموضوع ما.
2. المطالبة بالحق في اتخاذ إجراءات دفاعية استثنائية للتعامل مع هذا التهديد.
3. اقناع الأفراد بكل الطرق بأن هذا التهديد حقيقي وأن الإجراءات الاستثنائية ضرورية ومبررة لمواجهة الخطر والتحديات.

إن ما تحتاجه بعض المجتمعات هو الانتقال إلى مؤسسة الأمننة institutionaliza–tions securitization على ثلاث مستويات: [16]

1. المستوى الاستطرادي: يتضمن إعادة تأطير الأمن من صنف التهديدات threat إلى صنف المخاطر risks والانتقال من الخطاب الطارئ إلى الخطاب الإداري.

14. Braspenning, Thierry, et al. "What kind of theory–If any–Is securitization?." e-International Relations 29.1 (2015).

15. خالد كاظم أبو دوح، مصدر سابق، ص 2.

16. طارق محمد ذنون، الأمن الدولي في القرن 21– ماهيته ومقترباته الفكرية العالمية، ط 1، دار أكاديميون للنشر، عمان، 2019 ص 136.

2. مستوى الفواعل الأمنية: ويتم فيها الانتقال من النخبة السياسية التي كانت مسؤولة بشكل رئيس عن نشر الخطاب الأمني إلى النخب البيروقراطية المسؤولة على تطبيق إجراءات موجهة للسيطرة الشاملة.

3. المستوى غير الاستطرادي: وهي التحركات الأمنية المهيمنة في المراحل الأولية للأمننة تستبدل بالممارسات الأمنية والتقنية التي تعيد إنتاج منطق الأمن.

لمن الأمن؟ وكيف يُساق الخطاب؟:

عُدت فكرة الأمننة قيمة مضافة لمدرسة كوبنهاغن، إذ عالجت مسألة ما الذي يشكل تهديداً حقيقياً؟ وكيف يمكن للأمن أن يتحقق؟ كما أنها ركزت على الآليات التي يمكن استخدامها لتصبح القضايا مؤمننة. كما أن الأمن من وجهة نظر هذه الممارسة هو لـ (المجموعات والأقليات) كما أن القيم المهددة هي (الهُوية المجتمعية) المهددة من المخاطر الأمنية غير التقليدية. أما مصادر الخطر فهي السلطة، المجتمع، الدول، العنف المباشر، العنف البنيوي، التنظيمات الإرهابية.[17] ومن الأهمية التأكيد على أن تكلم ممثل السلطة بخطاب ومفردات أمنية غير كافٍ لحدوث أو قبول الأمننة، التي تبقى متوقفة على قوة ومدى التأثير المتوقع الذي يحدثه الخطاب في الجماهير، وهنا يحتمل تطبيق استقبال الجماهير للخطاب نتيجتين: (الأولى)، قبول الجماهير خطاب الأمننة وموافقتها على تعريف السلطة للتهديد. (الثانية)، عدم القبول بالخطاب بسبب التشكيك في تعريف السلطة للتهديد المحتمل. كما يمكن توضيح عمل مفهوم الأمننة من خلال الإشارة إلى أربعة مفاهيم ترتبط به:[18]

1. التهديد الوجودي، أي هيمنة قضية معينة يجب أن تحظى بالأولوية المطلقة، لتهديدها وجود موضوع معين وأمنه.

2. الموضوع المرجعي، وهو جوانب وقطعات معينة في الدولة، كالاقتصاد، البيئة، المناخ، الوضع الاجتماعي، الصحة...إلخ.

3. الوضع حالة طارئة، ويتم إعلانها عبر خطاب يُنشر بجميع وسائل الإعلام، وتستدعي الدولة بحكم سلطتها أن لها الحق في استخدام أي وسيلة لمواجهة تلك التهديدات.

17. طارق محمد ذنون، مصدر سابق الذكر، ص 142.
18. خالد كاظم أبو دوح، مصدر سابق، ص 3.

4. الحالة الاستثنائية، أي الاحتجاج بالأمن لإضفاء الشرعية واستخدام القوة والنفوذ.

تطبيق استراتيجية الأمننة لمكافحة جرائم المخدرات

وفقاً للمؤشرات الرسمية فإن جرائم المخدرات أصبحت خطراً حقيقياً يهدد أفراد المجتمع من مختلف الفئات، فالتعاطي والمتاجرة داخل إلى عمق المدارس والجامعات والمؤسسات الأمنية ذاتها. وبهذا الشكل فهي تمثل خطراً أمنياً صارخ على الأمن القومي والاجتماعي للمجتمع العراقي، ومهدد لتقويض قيم المجتمع ومستقبل شبابه الذين أصبحوا فريسة سهلة لتجار المخدرات، نتيجة للمشكلات الاقتصادية وضعف فرص العمل.

وإذ ما ألقينا نظرة على إجراءات الحكومة العراقية يمكن أن نلاحظ أن الثقل الأكبر قد وقع على عاتق المؤسسات الأمنية في مكافحة جرائم المخدرات، فهي المسؤولة على مراقبة الحدود والمنافذ، والتجار والمتعاطين، ومخولة بإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم، وهو ما يستدعي جهداً كبيراً ووقتاً، وإمكانيات على كافة المستويات. أما إذ نظرنا من زاوية المجتمع، فيمكن أن نلاحظ أن هناك خمول وعدم مسؤولية اجتماعية صريحة في التبليغ على تلك الحالات أو مجابهتها وكبحها بأي شكل من الأشكال من قبل أفراد المجتمع –وهذا الرأي غير مطلق– حتى تكاد تكون قد تحولت ظاهرة رواج المخدرات إلى ظاهرة اعتيادية، منتشرة عند الطالب، والرياضي، والعامل، ورجل الأمن، والعاطل عن العمل.

أما من زاوية الردع الاجتماعي تجاه مخاطر المخدرات، فهي تقتصر على بعض المحاولات في الجامعات من خلال القيام بالندوات التثقيفية، والورش التي يقدمها قسم الإرشاد النفسي والتربوي، بالتعاون مع الكليات، لتقتصر على طلبة ومنتسبي الجامعات فقط. لذلك نرى أن هناك ضرورة أمنية على مستوى (الأمن القومي) و(الأمن الاجتماعي) إلى أمننة مخاطر المخدرات على مستوى التعاطي والمتاجرة، وعن طريق أعلى سلطة تنفيذية في الدولة والمتمثلة بـ (مجلس الوزراء العراقي) ووفقاً للصيغة الآتية:

1. يتم ذلك من خلال تبني مجلس الوزراء جلسة طارئة يتم من خلالها تحديد مخاطر المخدرات على المجتمع العراقي، على الصعيد الأمني والاقتصادي والسياسي والقيمي، وعرض الاحصائيات الكاملة والمتوافرة للمتعاطين والمتاجرين فيها.

2. توضيح حجم الجرائم المنظمة وغير المنظمة وبقية المظاهر السلبية التي ترتبط بمشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي، مثل القتل والاغتصاب والسرقة والانتحار والتسول، والعنف الأسري، لتكون مؤشرات واقعية تدل على خطورة الوضع القائم.

3. يتم إعلان وجود حالة طوارئ حرجة بالنسبة لمخاطر المخدرات من حيث الرواج والتعاطي، وتقر هذه الحالة من قبل السلطة التنفيذية العليا وتعلن بشكل رسمي في جلسة مجلس الوزراء.

4. الترويج لهذا الخطاب في منصات الإعلام الرسمي بشكل مكثف وحث المواطنين على أخذه بنظر الاعتبار وبصورة جدية.

5. تكلف السلطة التنفيذية جميع الوزارات والوحدات المتصلة بمجلس الوزراء بضرورة تبني مؤسساتهم خطاباً يحذر ويجابه مشكلة تعاطي المخدرات ومتاجرتها. إذ يتم التنسيق مع شعبة مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية من أجل القيام بندوات تثقيفية داخل مؤسسات الدولة، وتوضيح مخاطر المخدرات، وسُبل محاربتها وآليات التبليغ عليها.

6. الإيعاز إلى المؤسسة الدينة والتربية تبني خطاب التوعية نحو مخاطر المخدرات في المجتمع تزامناً مع إعلانه من قبل السلطة العليا في الحكومة العراقية.

7. تخصيص أرقام خاصة يتم التبليغ من خلالها عن حالات متاجرة المخدرات أو تعاطيها. وترصد مكافأة بسيطة لكل من يبلغ عن تلك الحالات.

8. العمل على تأسيس مراكز تأهيل مدمني المخدرات في جميع المدن، وتزويدها بكوادر مختصة لمعالجة الحالات المتوافرة، فضلاً عن وضع أجهزة فحص الإدمان في جميع القطّاعات الصحية.

9. إجبار الأشخاص المتقدمين لأي وظيفية معينة داخل الدولة العراقية في القطاع العسكري أو المدني أخذ مسحة لفحص الإدمان على المخدرات، واعتباره إجراءً إلزامياً في الفحص الطبي.